



سُجّلت تحركات قبلية احتجاجية لكون خالد الرضي عمّ وجهاً قبلياً بارزاً (أ ف ب)

غوتيريش: نحو مبادرة تنهي الحرب

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، على هامش زيارته الكويت، أطراف الحرب في اليمن إلى الاتفاق على السماح بإيصال مساعدات إلى مدينتي صنعاء والحديدة. وأمل غوتيريش، في حديث إلى الصحافيين عقب لقاء مع أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، أن «يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف للسماح بإيصال الاحتياجات الإنسانية إلى صنعاء والحديدة». وقال: «إننا نقوم بما في وسعنا لخلق الظروف المناسبة لإنهاء الجمود الحالي». وأضاف: «نعمل عن كثب مع كل الأطراف تمهيداً لإطلاق مبادرة قوية في الوقت والطريقة المناسبين».

وفي مقابلة أجراها الأمين العام للأمم المتحدة مع وكالة «رويترز»، وعد بالعمل «عن كثب مع السلطات اليمنية لمعرفة متى وكيف يمكن أن تكون هناك إمكانية لمبادرة قوية جديدة للسلام هناك».

ونفى غوتيريش تعرّض الأمم المتحدة لضغوط من قبل السعودية أو أيّ من دول «التحالف» بشأن التقرير الأممي المرتقب حول الأطفال والصراعات المسلحة. وقال إنّ المنظمة الدولية لا تواجه «أي ضغوط، ونعتبر أن الضغوط لا تقود إلى شيء»، ولكن لا تواجه أيّ ضغوط. إنه عمل فني يتم القيام به، وفي النهاية سيتم عرضه عليّ، وسوف أخذ القرار طبقاً لما أراه صحيحاً».

وأشار إلى أن الأمم المتحدة تسعى إلى تهيئة الظروف لاستخدام ميناء الحديدة ومطار صنعاء في عمليات الإغاثة الإنسانية في اليمن، منتهياً إلى الحاجة للعمل بشكل كامل «لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني الذي يعاني من هذه الطريقة الفظيعة ويستحق تضامننا والتزامنا».



ولايته، عبد ربه منصور هادي، التقدم داخل أجزاء من المدييرية.

ماذا بين «الحليفين»؟

تعود حقيقة ما يجري في صنعاء إلى الأسابيع الماضية، حين ذكر مقرّبون من «أنصار الله» أنّ الحركة فوجئت بقبول الرئيس السابق على عبدالله صالح مقترحاً تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة لأجل إعلان وقف لإطلاق النار في كل اليمن، وقيام حكومة انتقالية في صنعاء يتولى أحمد صالح، نجل الرئيس السابق، رئاستها، وتضم جميع الأطراف المعنية بالأزمة، وتعترف بها الأمم المتحدة كمرجعية واحدة للسلطة في اليمن، على أن تشرف هذه الحكومة على الإمساك بالأوضاع الأمنية والعسكرية وإدارة الدولة، في مقابل تعهد الإمارات ومعها السعودية بتمويل عملية إعادة إعمار كبيرة.

واتهمت «أنصار الله» صالح بأنه قد أعد احتفالية عيد تأسيس حزب «المؤتمر الشعبي» لإعلان قبوله بالمبادرة، وبالتالي تخليه عن الحرب. وهذا ما جعل «أنصار الله» تتصرف على أنها أمام محاولة انقلابية، سيما أنّ مسؤولين فيها يشكون من أنّ رجال صالح بدأوا التمهيد من خلال تحميل «أنصار الله» مسؤولية الفشل في إدارة الحياة اليومية للناس. كذلك اتهموه بأنه سعى خلال الشهرين الماضيين إلى كسب وّد قبائل وعشائر من خلال إغراءات مالية بهدف ضمان تأييدهم صيغة الحل.

هذه الرواية تفنّدها مصادر «المؤتمر»، التي وإن كانت لا تنفي وجود أفكار واتصالات مع الخارج، ولا سيما الإمارات، فإنها تنفي التوجه إلى عقد صفقة منفردة بمعزل عن «أنصار الله»، مضيفاً أنّ صالح عبّر مراراً عن إصراره على استمرار توحيد الموقف من خلال وفد مشترك يضم «المؤتمر» و«أنصار الله» إلى أيّ مفاوضات بشأن مستقبل الوضع في اليمن. وتضيف مصادر «المؤتمر» أنه تأكيداً لهذا الموقف، حصل التجاوب مع الوساطات التي دعت إلى التخفيف من الحشد لاحتفالية عيد الحزب، وإلى إلغاء كل خطب وكلمات كانت ستبدو كأنها موجهة ضد «أنصار الله».

منصب نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في «المؤتمر»، إلى جانب منصبه كعضو الأمانة العامة للحزب. ودعا البيان اللجنة المكلفة بالتحقيق في الحادث إلى القيام بعملها ب«مهنية وحيادية ورفع نتائج التحقيق في أقرب وقت». وأكد أنّ «هذا الحادث وما نجم عنه لن يثني المؤتمر الشعبي العام عن الاستمرار في القيام بواجبه الوطني في مواجهة العدوان». موقف يمكن لرافضي العدوان، إلى الآن، التمسك به والمراهنة عليه، على الرغم من أنّ بعض الأنباء الواردة من الميدان تفيد بانسحاب جنود وضباط محسوبين على الرئيس السابق من جبهة ميدى، شمال غرب محافظة حجة، ما أتاح للقوات الموالية للرئيس المنتهية

بارزاً من وجوه قبيلة «حاشد» (وهذه عقبة كبيرة بحد ذاتها). وقد توافد العشرات من زعماء القبيلة إلى منزل الشيخ أحمد زيد الرضي، والد القتيل، للمطالبة بتسليم قتيلته. ولعل أخطر ما في تلك التحركات هو بروز أصوات من «حاشد» تدعو إلى التخلي عن «أنصار الله» وحثّ أبناء القبيلة على الانسحاب من القتال إلى جانب الحركة. وفي ذلك مؤشر بالغ الوضوح إلى ما يمكن أن تذهب إليه الأمور في حال سفك مزيد من الدماء من الجانبين، ما يهدّد بحل وثاق التلاحم القبلي الذي تشدّه اليوم كلمة مواجهة العدوان.

وإلى جانب تحركات «حاشد»، جاء بيان حزب «المؤتمر» الذي طالب بتسليم قتلة الرضي، الذي يشغل

بغداد، ويجعله على الصعيد الإقليمي مقبولاً، خاصة أنّ مواقفه تتسم غالباً برماديتها. (قبل يومين، نُقل في تقرير صحافي عن السفير الإيراني لدى بغداد إيرج مسجدي، أنه اختتم مداخلته في جلسة للنقاش، بالإشارة إلى ما اعتبره «جوهر المشكلة في العراق»، وتساءل: «هل في العراق شخص أو مجلس بيده القرار الفصل في كل الأمور؟»).

قد تمثّل «إدارة الأزمات» و«رمادية المواقف» نجاحاً، وربما هي أسهل السبل نحو ولاية ثانية على رأس حكومة العراق (في حال جرت أصلاً الانتخابات النيابية المرتقبة العام المقبل). إلا أنّ هذا الأمر تقابله معادلة تفيد بأنّ السياسة التي قد لا تسأل عن «أثمان المسارات الناجحة»، تفاجئ أحياناً في نهاية المطاف، وتُظهر أنّ هناك نجاحات بُنيت على حسابات كانت خاطئة في الأساس.

الخارجية لإيران، التي يتقاسمها حالياً فريق وزارة الخارجية - الرئاسة وفريق الحرس الثوري، ما خلق له هامشاً مريحاً من التحرك».

حصيلة ناجحة؟

في حوار أجرته (في شهر تموز الماضي) صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية مع الباحث العراقي هشام داود، يعتبر الأخير في ختام استعراض طويل للشأن العراقي، أنّ حيدر العبادي لا يزال في طور البحث عن «معادلة سحرية على الطريقة العراقية... (وهي مهمة) ليست سهلة، وفي الأغلب لن تنشأ في الغد».

لكن العبادي يظهر حتى اليوم مديراً للأزمات، في شقيها الداخلي والخارجي، أكثر من كونه رئيساً للوزراء. وهذا ما قد يجعله في الداخل العراقي أحد لاعبي «صراع العروش» الدائر في

أوراق النفوذ الإقليمي في بلاد الرافدين، فقد ساهم حيدر العبادي في ذلك، إن لناحية أنه ساعد مثلاً في تكريس النظرة إلى بعض فصائل «الحشد الشعبي» الوازنة، على أنّها «أداة لطهران» أو لناحية أنه «أعاد إدخال السعودية إلى البلاد». (يضاف إلى هذين الأمرين مسألة مهمة، وهي أنّ تعاطي العبادي مع دمشق، لا يتجاوز أياً من السقوف الأميركية).

وبرغم أنّ عراقيين يرون في «العبادي أنه رجل أميركا في العراق وقد بدأ يُخرج البلاد من العباءة الإيرانية إلى الشماغ الخليجي المتمثل بالسعودية»، فإنّ آخرين مطلعين يبدون أكثر حذراً ويشيرون إلى أنّ «الرجل ناكف وجوهاً إيرانية في العراق، إلا أنه لم يتجاوز أيضاً في كل ما فعل سقوف طهران السياسية، فهو أجاد اللعب على متناقضات السياسة

القضائي، والنظم الانتخابية، وإدارة الموارد، والمؤسسات المستقلة»، إلا أنه يستدرك بالقول إنّ «خلق الإجماع الضروري من أجل إحداث مثل هذه التعديلات، فضلاً عن تحديد طبيعتها، لا يبدو متاحاً في ظل الخريطة السياسية القائمة». ويعرب حارث حسن عن الشك «في أنّ الانتخابات المقبلة سوف تفرز خريطة تسمح بهكذا تغيير، ولهذا السبب فإنّ سياسات الأمر الواقع هي التي تفرض نفسها في الغالب، وتزداد الفجوة بين النصوص الدستورية وبين ما يحدث في الواقع العملي، وهو أمر سيستمر في إضعاف شرعية الترتيبات القائمة وقدرتها على الاستمرار على المدى البعيد».

من جهة أخرى، وبما يخص البعد الخارجي. الإقليمي، حيث المطلوب كسر شوكة النفوذ الإيراني وإعادة ترتيب

أنّ استعادة الموصل ثم تلعفر، وقبلهما معظم الأراضي العراقية، وفقاً لأجندات «تحتزم خصوصيات تلك المناطق» (كما يقول مسؤولون عراقيون)، واقع لم يمهّد أزمّة الحكم في العراق.

يُظهر ذلك بصورة واضحة أنّ الأزمة لا تقتصر على «تحرير الأراضي»، وإنما كيفية حكمها ضمن صيغة عراقية شاملة. وهذا ما يقود إلى اعتبار أنّ النظام السياسي للعراق القائم على دستور 2006، أصبح مشلولاً ويحتاج إلى تعديلات، أو بالأحرى أنّ حكم العراق «بعد داعش» لن يستقيم من دون إدخال تعديلات جوهرية على آليات الحكم.

ويعتبر الباحث العراقي حارث حسن، أنّه «قطعاً هناك حاجة لإجراء تغييرات دستورية ومؤسسية لإصلاح النظام العراقي، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين إقليم كردستان وبغداد، والنظام